



الرقم: م. ٢٠١١/٧٥/١٠٠٠
التاريخ: ٢٠١١/٣/٣٠
القرار - JKBA - ٣٠٣٨٥ - JOKB
ASSEMBLY DECISION

(١١)

لأعز معالي الدكتور بسام السكاك الأكرم ، رئيس هيئة الأوراق المالية
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

وبالف شكر د. عظيم الاقتناء

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي

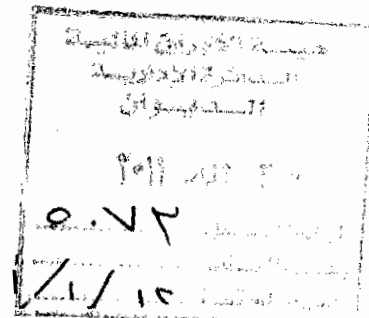
بالإشارة إلى البند (ز) من المادة (٨) من تعليمات الإفصاح لسنة ٢٠٠٤ ، نرفق لكم نسخة من
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي " الرابع والثلاثين " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقد
بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ ، بعد أن تم اعتماده من قبل عطوفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الانتهى
البورصة
٢٠١١

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

مكتبة غار الحود
دعتم
عزى



اصح

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع والثلاثون لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٣/٢٣ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك. بحضور كل من عطوفة الدكتور بسام التلهوني مراقب عام الشركات والسيد مراد العساف مندوب البنك المركزي الأردني ومدقي حسابات البنك السادة دياريت اند توش (الشرق الأوسط).

وألقى السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالحضور من الضيوف والمساهمين ورجال الصحافة وقال : أشكركم جزيل الشكر وأوفاه بهذا التشريف والتكريم وواعد الخير الذي نلتقي عليه كل عام، وهو تكريم لأسرة البنك وإنجازاته. والشكر موصول للأخ مندوب البنك المركزي ولعطوفة الدكتور بسام التلهوني مراقب عام الشركات الذي يشرفنا بحضوره شخصيا مسجلين اعتزازنا بأدائه المميز وجهده الشكور في حوكمة راشدة للاقتصاد الوطني.

وأرحب بشكل خاص بالمؤسسين الكويتيين، ولعل أفضل ما يقال بهذه المناسبة هو الاقتباس من كلام جلالة سيدنا في كتابه الجديد الذي صدر الأسبوع الماضي والذي يقول فيه : الكويتيون وبالأخص صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد آجابر الصباح هم سند قوي للأردن ومن أقوى المؤيدين له بالإضافة الى كونهم من اكبر المستثمرين في الاقتصاد الوطني الأردني والداعمين له. ونحن في كل مرة نلتقي سموه يعاملنا كأعضاء من عائلته وهو دائم السؤال علينا وعنا. ونحن بدورنا نجدد الاعتزاز بهم في أسرتنا بكل مشاعر المودة والمثبة والوفاء الكبير. ونترك لعطوفة الدكتور بسام التلهوني حسن التقدير والتدبير في إعلان نصاب الجلسة.

تحدث الدكتور بسام التلهوني مراقب عام الشركات قائلا: يسعدني ويشرفني حقا أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادي لهذه المؤسسة التي نعزّز بها جميعا والتي نتمنى لها النجاح والتوفيق لما فيه مصلحة هذا البلد في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المعظم. وأود أن أبين انه قد حضر هذا الاجتماع ٨٢ مساهما من اصل ١٤,٧٩٦ مساهم يحملون أسهما بالأصالة ٧٥,٧٩٨,٨٥٧ سهما وبالوكالة ٢,٩٣٦,٢٥٠ سهما بمجموع ٧٨,٧٣٥,١٠٧ سهما وتشكل ما نسبته ٧٨,٧% من رأسمال البنك، كما حضر ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة وحضر مدققو الحسابات وتم توجيه الدعوات والنشر بما يتوافق وأحكام القانون. وعليه، فإن الجلسة تعتبر قانونية وكل ما يترتب عليها من أمور تعتبر قانونية وملزمة للتنفيذ، ثم طلب من دولة الرئيس التفضل ببدء الجلسة.

تولى دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكل من الدكتور عبدالله المالكي والدكتور مأمون أبو خضر مراقبين لها وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (الثالث والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣.

٢. أعلن الرئيس أن مجلس الادارة قرر التوصية للهيئة العامة للموافقة على توزيع ٢٠% كأرباح نقدية على المساهمين، ثم اقترح أن يتم دمج البند الثاني من جدول الأعمال وهو تقرير مجلس الإدارة مع البند الرابع وهو القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ ليتم مناقشتها معا بعد

الاستماع لتقرير مدققي الحسابات. وقد وافقت الهيئة العامة على الاقتراح، وقام مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره.

٣. أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش واستفسر عما إذا كان هناك حاجة لتلاوة تقرير مجلس الإدارة. وقد وافق الحاضرون على إعفائه من تلاوة التقرير فشكرهم على ذلك. ثم طلب من المساهمين الراغبين في المناقشة أو الاستفسار: طرح ما لديهم ليتم الإجابة عليها وتم ما يلي:

- تحدث المساهم المهندس عزمي زيربا وقال: موعدا معكم في اجتماع الهيئة العامة هو موعد مع النجاح والأرباح وكافة البيانات السالية المميزة. ولدي ثلاثة أسئلة. السؤال الأول: ما هي مصلحة البنك والمساهمين في العملية التي أعلن عنها وهي بيع ٤,٨ مليون سهم. هل تمت بين البائع والمشتري مباشرة أم هناك مصلحة أو ضمنية أو علاوة إصدار؟ السؤال الثاني بالنسبة للتسهيلات فقد زادت بنسبة ٧,٥% كما زادت الودائع، ولكن نسبة التسهيلات إلى الودائع ٩٠% وهذه نسبة تدعو إلى التهينة وهي نجاح كبير ولكنها على الوجه الآخر قد تدعو إلى القلق من بعض المخاطر فهل هناك مدعاة للقلق أم لا؟ السؤال الثالث كيف تقلص تدني التسهيلات الائتمانية من ٢٤ مليون إلى ٤ ملايين. والملاحظة الأخيرة بينتم في التقرير تفاؤلكم في سنة ٢٠١١، ولكن على ضوء "التسونامي" الذي يضرب المنطقة هل لا تزال توقعاتكم بالتفاؤل كما هي أم لا؟

- تحدث المساهم السيد سعيد حمام وأعرب عن الشكر والتقدير لدولة الرئيس والمدير العام وجميع موظفي البنك على جهودهم وإنجازاتهم وأشار إلى أن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية قد انخفض وهذا يدل على أن البنك في وضع ممتاز، كما أن المصروفات انخفضت وهذا أيضا مؤشر ممتاز، وأشار إلى أن مجموع الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة يبلغ ١٦٠ مليون فما هو الهدف من بقاء هذا الكم الهائل من الأرباح. وأضاف: إن أهم ما يبحث عنه المساهم في بنك جيد هو توزيع الأرباح. أملا أن لا تقل نسبة الأرباح عن ٣٥% لأن الربح الموجود ووضع البنك ممتاز ويعود ذلك لدولة الرئيس وإدارة البنك، والرئيس لن يقصر أبداً وهو دائماً يقوم بالواجب وأكثر.

وقد أجاب دولة الرئيس على أسئلة المساهمين قائلا: أبدأ من حيث انتهى السيد سعيد وهو موضوع قديم جديد ومضى عليه ١٢ سنة في هذا البنك ونفس النقطة تطرح وسأشرحها بنفس الأسلوب وب نفس الطريقة. إن رأسمال البنك ليس هو رأس المال المدفوع بل رأس المال التنظيمي والذي يعني بالضرورة مجموع حقوق المساهمين مطروحاً منها بعض المبالغ غير المسموح بالتصرف فيها إما لأنها مخصصات عامة أو أنها مستحقات لضرائب مؤجلة. والبنك المركزي يحدد المبالغ التي يسمح أولاً يسمح بالتصرف بها. رأس المال التنظيمي للبنك هو الذي يحدد حجم البنك من حيث ما يسمى بمعدل كفاية رأس المال. الموضوع ليس موضوع أرباح رأسمالية واحتياطي اختياري يمكن توزيعها أو رسملتها بشكل أسهم وزيادة رأس المال المنفوع إلى ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون. إن إلغاء بند الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة يعني بالضرورة مستقبلاً أن تكون الاقطاعات للاحتياطي الإجمالي أكبر بالإضافة إلى أن كلفة رأس المال هي كلفة عالية جداً والذي يقرر مقدار المبالغ التي تحتفظ بها إن كان على صعيد احتياطي اختياري أو أرباح مدورة هو حاجتنا لهذه القاعدة الرأسمالية التي تسمح لنا بالمحافظة على نسبة لمعدل كفاية رأس المال لا تقل عن ١٢% بحسب تعليمات البنك المركزي. ونحن مقبلون في هذه السنة على تطبيق معايير جديدة هي بازل ٣ وستكون هذه المعايير متشددة أكثر لجهة معدل كفاية رأس المال التنظيمي بما يتفق مع توجهاتنا واستقراءاتنا للزيادة التي يمكن أن تطرأ على

حجم تعاملات البنك. رأس المال التنظيمي الموجود لدينا يتفق تماماً مع معايير الرقابة المالية ومعايير بازل ٣ ولا نستطيع أن نوزع منها للأسباب التي ذكرتها، ونحن في هذه السنة كنا نود أن لا نوزع أكثر من ١٠% لكن للأسباب التي تعلمونها جميعاً وخوفاً من أن ترفعوا شعار "الشعب يريد تغيير الإدارة" قررنا أن نرفعها من ١٠% إلى ٢٠% فهي استجابة للجو العام .

أما عملية بيع الأسهم التي أعلننا عنها فهي عملية لا علاقة للبنك بها وليس فيها ما يسمى Window dressing وكل ما في الأمر أنه كانت هناك رغبة لدى مجموعة مستثمرين أردنيين لبيع أسهمهم، ونحن وجدنا أنه من الحكمة أن لا تعرض هذه الأسهم في السوق المالي حيث قد تسبب انخفاضات غير مقبولة في الأسعار، كما أن عرض كمية كبيرة من الأسهم دون أن يكون هناك مشترين جاهزين لمثل هذه المبالغ وهذه المقادير الكبيرة لا يتفق مع رغبات هيئة الأوراق المالية والاقتصاديين. لذلك سعينا ومن خلال الأخوة الكويتيين الذين لديهم معرفة وثيقة وسابقة بالشركة التي اشترت الأسهم وهي شركة مالية كبيرة تبلغ موجوداتها حوالي ٣١ مليار دولار، وهم شركاء للأخوة الكويتيين في شركة التأمين التابعة لهم، وتحديثاً معهم في إمكانية أن يتقدموا بطلب لشراء هذه الأسهم. وفعلاً تقدموا بالطلب وتمت عملية نقل الأسهم بالشكل الرسمي المستاد ومن خلال هيئة الأوراق المالية وشركة وساطة مالية وكأي عملية تتم في الأسواق المالية، ولا يوجد أي شيء مختلف أو غير واضح.

بالنسبة لزيادة التسهيلات فليس هناك مدعاة للقلق فهي جزء من النشاط الذي يقوم به البنك والتسهيلات ترتفع وتنخفض ولذلك فالرقم الظاهر في بيانات آخر العام لا يعني بالضرورة أن هناك زيادة كبيرة أو زيادة صغيرة، المهم أن الرقم يمثل المعدل العام خلال السنة. كما أن التسهيلات محكومة بمعايير البنك المركزي والهيئات الرقابية وبأن ١٪ تزيد عن نسبة ١٠٠% من الودائع. نحن ضمن الحدود التي يقرها البنك المركزي والسقوف التي يحددها للبنوك، والنسبة لدينا لا تزيد عن ٩٠% ولا يزال لدينا مجال للتوسع في التسهيلات ونأمل أن يكون هناك انطلاقة جديدة في الاقتصاد الوطني بالرغم من كل الظروف المحيطة بنا. وبالرغم مما وصفناه بالسابق من المطبات التي كلما خرجنا من واحد نقع في الثاني ندعوا أن يظل هذا البلد بعين الله ورعايته، ولا يوجد مدعاة للقلق.

وفيما يتعلق بمخصص تدني التسهيلات، فقد عملنا في السنة الماضية على تعزيز هذا المخصص وفي هذه السنة لم نكن بحاجة للمزيد، فذلك كان المخصص المقيد على الأرباح لهذا العام أقل من العام الماضي.

وبالنسبة لتوقعاتنا وهل لا تزال متفائلة، فهذا موضوع حساس وفي كل مرة نحن نناقش الوضع بشكل عام ولا نزال نقول بأن الوضع حرج، فما أن ننتهي من أزمة مالية حتى نقع في أزمة اقتصادية وبعدها في أزمة سياسية. والوضع العام، وكما هو سائد إن كان في الأردن أو في المنطقة العربية كلها، لا يمكن توصيفه إلا بأسباب سياسية. وما يجري أن لدى العالم رغبة بأن يردّها إلى أسباب اقتصادية. ولكن الحقيقة أن الثورات لا تحدث بسبب الفقر وإنما بسبب القهر ولا من الكساد وإنما من الفساد، ولا تحصل من السلطة ولكن من النسلط. نحن في الأردن، والله الحمد، لا يوجد عندنا قهر ولا يوجد عندنا تسلط ولكن عندنا بعض الفساد، أو أكثر قليلاً، أو ربما أكثر بكثير. وهذا موضوع يحتاج لمراجعة موقف التعامل مع هذا الفساد. أصل الفساد هو وجود صلاحيات دون أن يرتبط بها مسؤوليات، فلا يجوز أن يكون هناك شخص مسؤول سواء كان رئيس وزراء أو وزير ويتحمل المسؤولية دون أن يكون صاحب صلاحية، كما لا يجوز أن يكون هناك أصحاب صلاحية، بغض النظر عن مواقعهم، ويكونوا معفيين من المسؤولية. هذا أصل الفساد في الأردن. وربما أننا الآن بصدد المعالجة وكلام

جلالة سيدنا بالأمس واضح في هذا المجال، نرجوا ونأمل أن يعلم كل من تسول له نفسه أن يكون طرفاً في قضية فساد أنه سيكون من الآن فصاعداً تحت المسائلة من القانون بغض النظر عن موقعه. وعدا عن ذلك أريد أن أقول مرة ثانية أن لسياسة تختلف عن التجارة، ففي التجارة تكون المعايير التي تحكم التاجر أو البنك أو الفعالية الاقتصادية هي معايير الربح والخسارة، أما في السياسة وفي الحكم فالمعايير لا تحكمها الفهولة والشطارة والتجارة والخسارة بل تحكمها معايير القانون والعدل، وبغير ذلك، يبقى الفساد موجوداً.

- تحدث المساهم الدكتور عبدالله المالكى قائلاً اننا عندما نريد أن نقيم انجازات البنك الأردني الكويتي من خلال الميزانية والتقرير السنوي، فنحن نقف أمام أمرين: أما أن نقيم هذه الانجازات بمعايير الشركات والبنوك والمؤسسات العادية أو بالمعايير التاريخية المتميزة التي عودتمونا عليها. بالمعيار الأول فهذه الأرقام كلها صحيحة ونهنتكم عليها، لكن بالمعيار التاريخي الذي اعتدنا عليه، أعتقد أنه يمكننا التحسين فالودائع والتسهيلات نمّا خلال عامين متتاليين بنسب متواضعة ونحن بحاجة الى اندفاع قوية في هذين السجالين.

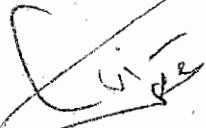
وقد رد دولة الرئيس أننا لسنا في خصومة مع تاريخنا ولا مع مستقبلنا، ونحن ندرك تماماً ما نقوله لكن عهد الاندفاعات انتهى وبدأ عهد الحصافة والتحوط. وربما بعد عشر سنوات من الاندفاعات المتتالية فقد أن الأوان لأن نفكر بمرحلة تعزيز قاعدة جديدة لانطلاقة جديدة، ونأمل أن تسمح الظروف القائمة محلياً وإقليمياً بذلك.

وبعد أن انتهت أسئلة واستفسارات مساهمين طلب دولة الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١، وعلى توزيع ٢٠% أرباح نقدية للمساهمين تعادل ٢٠ مليون دينار، كما طلب إبراء ذمة مجلس الإدارة عن تلك المدة. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٤. اقترح رئيس الجلسة تزكية السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمدققين لحسابات البنك لعام ٢٠١١، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

٥. طلب رئيس الجلسة موافقة الهيئة العامة على بحث موضوع تحت بند ما يستجد من أعمال يتعلق بانتخاب عضو جديد لمجلس الإدارة، وتمت الموافقة على ذلك. وأوضح الرئيس أن المساهم الذي باع الأسهم تقدم باستقالته من عضوية المجلس راجياً أن تسجل الهيئة العامة شكرها للدور الإيجابي والاضافة النوعية التي قدمها الأستاذ محمد أبو غزالة خلال مدة عضويته في مجلس الإدارة. ثم أعلن الرئيس أن مجلس الإدارة قد اختار الشركة التي اشترت الأسهم وهي شركة "أوديسي" لإعادة التأمين لتكون عضواً في مجلس الإدارة. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

ثم أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكرًا الجميع على حضورهم وتقتهم متمنياً لهم المزيد من النجاح والتوفيق.



عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

د. بسام التلهوني
مراقب عام الشركات



سهيل تركي
كاتب الجلسة